

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٨٤٠

الخميس، ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، الساعة ١٦/٣٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بيروكال سوتو	(كوستاريكا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد فلوسفيتش
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد ليدين
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧) (S/1997/935)

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1997/942)

97-86675

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧) (S/1997/935)

رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1997/942)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧)، الوارد في الوثيقة S/1997/935، والوثيقة S/1997/942، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت. ومعروض على أعضاء المجلس أيضا مشروع القرار الذي أعد أثناء المشاورات السابقة للمجلس.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الهدف من تنفيذ قراري النفط مقابل الغذاء، أي، القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، والقرار ١١١١ (١٩٩٧)، هو تحسين الحالة الإنسانية في العراق.

ومن أسف، أنه وفقا لتقرير الأمين العام، وبالرغم من تنفيذ هذين القرارين، فإن الحالة الإنسانية في العراق ما زالت تزداد سوءا. فالشعب العراقي ما زال يواجه مشاكل خطيرة في مجالي التغذية والرعاية الصحية. واليوم، فإن ثلث الأطفال ممن هم دون سن الخامسة وربع الرجال والنساء ممن هم دون سن الـ ٢٦ يعانون من سوء التغذية.

وكميات مبيعات النفط المنصوص عليها في القرار ١١١١ (١٩٩٧) أبعد من أن تكون قادرة على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للعراق. وفي الوقت نفسه، ونظرا لبطء وتيرة عملية المراجعة وتدابير الموافقة، فإنه مع اختتام المرحلة الثانية لا تزال هناك إمدادات عالقة بموجب المرحلة الأولى، ولا يزال يتعين الموافقة على الغالبية الساحقة من طلبات الاستيراد بموجب المرحلة الثانية.

وهذه الحالة، التي يكون فيها استيراد السلع الإنسانية متأخرا جدا عن اللحاق بتصدير النفط، غير مقبولة. وتشعر الصين بقلق عميق إزاء هذه الحالة. ونحث الأطراف المعنية على أن تولي اهتماما لهذه المشكلة وأن تعتمد فورا التدابير العملية لحلها.

وبما أن كميات مبيعات النفط الحالية لا تفي بالاحتياجات الإنسانية للعراق، يرى وفد الصين أنه يتعين على مجلس الأمن أن يزيد كميات صادرات النفط العراقي وذلك لضمان الاحتياجات الإنسانية للبلاد. ونحن نتطلع إلى تقرير يقدمه الأمين العام عما قريب في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، أود أن أشير أيضا إلى أنه إذا لم يكن بالإمكان استخدام عوائد تصدير النفط على وجه السرعة لتلبية الاحتياجات الإنسانية، فإن كميات النفط المصدرة مهما كانت كبيرة لن تخفف عندئذ من محنة العراق الإنسانية. وهذه الحالة لا تتماشى وروح القرارات ذات الصلة. ولذا، فنحن نحث بقوة الأطراف المعنية على الإسراع في عمليات المراجعة وتدابير الموافقة لكي يجري شحن السلع الإنسانية إلى العراق في أسرع وقت ممكن.

وانطلاقا من أهمية التنفيذ المتواصل لقراري النفط مقابل الغذاء بغية تحسين الحالة الإنسانية في العراق، سيصوت وفد الصين مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد العربي (مصر): يود وفد مصر أن يبدأ بيانه بالإعراب عن تقديره العميق للأمين العام على تقريره الكامل والوافي عن تنفيذ المرحلة الثانية من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، الذي يطلق عليه النفط مقابل الغذاء، ذلك التقرير الذي يعكس بصدق ووضوح، ويسجل استمراره معاناة الشعب العراقي من جراء العقوبات. كما يعكس التقرير بشكل أكثر وضوحا عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لرفع المعاناة عن الشعب العراقي، بالإضافة إلى عدم كفاءة الإجراءات المتبعة في تنفيذ هذا البرنامج الطموح.

ولعل المتابعة الدقيقة لتنفيذ أحكام القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) تشير إلى عدد من النتائج يمكنني أن أوجزها فيما يلي: أولا، عدم كفاية الموارد المالية الناتجة عن بيع بترول عراقي بمبلغ ٢ بليون دولار كل ستة شهور لمعالجة الأزمة الإنسانية الحادة التي يعيشها شعب العراق. ثانيا، إن تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية من برنامج النفط مقابل الغذاء قد قاد إلى تراكمات مالية من مبيعات البترول في حساب معلّق (Escrow Account) بلغت وفقا لآخر التقديرات ما يزيد عن ٣٠٠ مليون دولار في الوقت الذي تتعثر فيه عقود شراء المواد الإنسانية لشعب العراق سواء نتيجة لبطء الإجراءات في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أو نتيجة إجراءات مالية روتينية. وهذه كلها عقبات تحول دون إحداث التوازن المطلوب مراعاته بدقة بين مبيعات البترول العراقية - وهي بالطبع ليست الهدف في حد ذاتها - وتوفير الحاجات الإنسانية لشعب العراق وهو الهدف النهائي الذي نسعى جميعا هنا لتحقيقه.

لذلك يرحب وفد مصر بالتوصيات التي تقدم بها الأمين العام في تقريره الأخير حول هاتين المشكلتين. الأولى، التوصية بأن يعيد مجلس الأمن النظر في مدى كفاية الموارد المالية التي نص عليها القراران ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧)، وأن ينظر في إمكانية زيادة هذه الإيرادات من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للعراق، وهو ما تؤيده مصر بشدة. والثانية، توجيه الأمين العام لمكتب برنامج العراق، الذي يرأسه الأمين العام المساعد بينون سيفان، بصياغة توصيات يكون من شأنها كفالة توفير الإمدادات في الوقت المناسب ودون إعاقة، من خلال تحديد ومعالجة الاهتمامات المتعلقة بمسائل التجهيز والتزويد وخاصة من أجل وضع نظام يكفل التحديد الواضح للطلبات المترابطة تمهيدا لعرضها على لجنة مجلس الأمن.

كما يرحب وفد مصر بما ذكره الأمين العام عن عزمه التقدم بتقرير إضافي في أقرب فرصة يتضمن نتائج دراسة الموقف وتوصيات محددة بكيفية معالجته من أجل تحقيق الهدف النهائي للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات اللاحقة.

في ضوء توصيات الأمين العام، وأخذا في الحسبان الطبيعة الإنسانية الملحة لهذا الموضوع فقد كان وفد مصر يأمل أن يعكس مشروع القرار المطروح للتصويت اليوم موافقة، ولو مبدئية، من أعضاء مجلس الأمن على زيادة الحصة المسموح للعراق ببيعها من البترول لمواجهة هذه الاحتياجات الإنسانية الملحة، وعلى أن يتم النظر في تحديد هذه الزيادة على ضوء التقرير الإضافي للأمين العام حول هذا الموضوع.

ولكن أظهرت المفاوضات التي جرت بالأمس واليوم، والتي أبدت فيها كافة الوفود قدرا عاليا من المرونة، وجود اتفاق على أهمية معالجة هذا الموضوع بالموافقة على زيادة الإيرادات من عوائد بيع البترول من جهة وباتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير وتحسين سبل العمل في لجنة العقوبات والأمانة بما يكفل ضمان الاحتياجات الإنسانية لشعب العراق بالتوازي مع مبيعات البترول من جهة أخرى، وهو اتجاه يتعين تطبيقه لدى تلقي التقرير الإضافي للأمين العام المتوقع في نهاية شهر كانون الثاني/يناير القادم بما يتيح للعراق الاستفادة الكاملة من هذا البرنامج.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذا في الاعتبار أهمية تجديد العمل بهذا القرار نظرا لطبيعته الإنسانية الملحة، بالإضافة إلى الأحكام التي أصبحت أكثر توازنا الآن والتي تؤكد أن المجلس سينظر في الوضع مرة أخرى لدى تلقي التقرير الإضافي للأمين العام في نهاية كانون الثاني/ يناير، فإن وفد مصر سوف يدلي بصوته لصالح مشروع القرار.

السيد ليدن (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الحالة الإنسانية في العراق، التي وصفت في تقرير الأمين العام بتعبيرات لا لبس فيها، تبعث على القلق العميق. فما زال سكان العراق، وبخاصة الأطفال، يواجهون حالة صحية وغذائية خطيرة وهناك حاجة ملحة لاحتواء المخاطرة بالاستمرار في التردي.

والسويد تؤيد تأييدا كاملا توصيات الأمين العام بتمديد ما يسمى بآلية النفط مقابل الغذاء التي أنشئت بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وهذه الآلية أداة هامة للمساعدة على تخفيف المحنة الحالية التي يعاني منها سكان العراق.

ومن الممكن، بل من الواجب، إدخال التحسينات على الآلية. والسويد تثني على مبادرة الأمين العام بإجراء استعراض مستفيض لبرنامج النفط مقابل الغذاء، وبتقديم تقرير تكميلي في بداية عام ١٩٩٨، يتضمن توصياته بشأن طرق تبسيط الترتيبات. ونحن نؤيد كل المساعي التي تستهدف التوصل إلى نهج مرن ومركّز وهادف لمعالجة الحالة الإنسانية في العراق وسندلي بدلونا فيها بفاعلية. وزيادة العوائد من خلال بيع المزيد من النفط، إلى جانب تحسين تنفيذ البرنامج، يمكن أن تجعل هذه الأداة أكثر فعالية. وفي الوقت الملائم، تود السويد أن يكون هذا المجلس مستعدا للنظر بعين العطف في توصيات الأمين العام تحقيقا لهذا الهدف.

وفي الوقت ذاته، فإن برنامج النفط مقابل الغذاء، بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لا يمكن أن يفي بمفرده بكل الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. وحكومة العراق تتحمل مسؤولية جسيمة أمام سكان العراق. ولهذا فإن تخصيص الموارد الوطنية للوفاء بالاحتياجات الإنسانية أمر أساسي.

والسويد تؤيد مشروع القرار المطروح أمامنا.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن المحنة الإنسانية التي يعاني منها شعب العراق مصدر قلق مستمر بالنسبة لنا. ونحن نشعر بقلق خاص إزاء ما جاء بتقرير الأمين العام من استمرار المشاكل الصحية والغذائية الخطيرة في العراق، وبخاصة في المجموعات الضعيفة، رغما عن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بموجب القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). ووفد بلادي يعتقد اعتقادا راسخا أن برنامج النفط مقابل الغذاء الذي توخاه هذان القراران يجب أن يستمر بطريقة سلسة ودون انقطاع.

ولهذا نؤيد توصية الأمين العام بأن تمدد مرة أخرى الأحكام ذات الصلة من القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لمدة ستة شهور أخرى. ونحيط علما أيضا باقتراحه إعادة النظر في مدى كفاية الموارد المتوخاة في القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) في الوقت الملائم، ونتطلع إلى تقريره التكميلي في هذا الصدد.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء لم يسبق له مثيل، وهو فريد في طبيعته. فمن المحتم أن تكون عملية تنفيذه معقدة نظرا لجسامة كل الأبعاد السياسية والتجارية والإنسانية الملازمة له. ومنذ بدء البرنامج قبل عام، اضطلع المجتمع الدولي ببذل جهود ضخمة لوضع طرائق لتنفيذه تنفيذا فعالا، ولصقل هذه الطرائق بصفة مستمرة. وفي هذا الصدد، ننوه مع التقدير بالجهود التي بذلها الأمين العام وكذلك لجنة الجزاءات إلى الآن لتحسين كفاءة وفعالية عملية التنفيذ العام للبرنامج.

وقد اتخذ الأمين العام عددا من التدابير لمعالجة المشاكل التي حددت من خلال عمل مستويات مراقبة الأمم المتحدة الثلاثة. ونرحب على وجه الخصوص بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام مؤخرا بأن ينشئ مكتب برنامج العراق وبأن يعهد إليه بمهمة تنسيق وتيسير جميع جوانب تنفيذ البرنامج على وجه أفضل. وسيقوم المكتب بدور حافز في تجميع الخبرات التي اكتسبت أثناء المرحلتين الأولى والثانية والمضي بالبرنامج قدما. ونحن نثق ثقة كاملة بقيادة الأمين العام لتوجيه تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء لجعله أكثر فعالية وإنصافا وكفاية.

كما أن لجنة الجزاءات المختصة بالعراق تواصل تحديد أساليب وإجراءات عملها، ونتوقع منها أن تقوم بمراجعة شاملة لجميع جوانب عملها. ويحدونا أمل صادق أن يتم، من خلال هذه الجهود المستمرة، التعجيل في إيصال الإمدادات الإنسانية إلى السكان المدنيين في العراق في الأشهر القادمة، ليتسنى لنا أن نرى أنه قد تم تحقيق الغرض من برنامج النفط مقابل الغذاء إلى أقصى حد ممكن.

ويرى وفد بلدي أن مشروع القرار المعروض علينا يعالج جيدا، وعلى نحو شامل ومتوازن، النقاط السالفة الذكر، ولذلك، سيصوت وفد بلدي مؤيدا له.

السيد مونيرو (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن مشروع القرار المعروض علينا، الذي يؤيده وفد بلدي تأييدا كاملا، ليس مجرد تجديد بسيط لقراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). ففي حين أن مشروع

القرار يعالج جوانب محددة، بهدف إتاحة انتقال أكثر سلاسة للمرحلة التالية من تنفيذه، فإنه يمثل خطوة حاسمة في العملية الإنسانية في العراق.

فهو يعلن بوضوح اعتزام المجلس تفادي ازدياد تردي الحالة الإنسانية في ذلك البلد، وإيجاد طرق لتلبية احتياجات الشعب العراقي الإنسانية ذات الأولوية على نحو أكفأ وأكثر كفاية. ويدعم وفد بلدي بقوة هذه الأهداف، وكذلك زيادة كمية مبيعات النفط المسموح بها. ولكن المسألة ليست زيادة عائدات النفط فقط. فالأموال هامة جدا ولا يُستغنى عنها، ولكننا نعتقد أيضا أن استخدام هذه الأموال على أفضل وجه لتحقيق الأهداف المنشودة هام أيضا. ومن الضروري التصدي للمشاكل ككل، وتفهُّم تعقيداتها وإيجاد سبل لحل هذه الصعوبات بسرعة، على أن نبقي في نفس الوقت نصب أعيننا الهدف الذي نريد تحقيقه والبُعد الإنساني للبرنامج.

إن لتحقيق النتيجة المرجوة المتمثلة في تخفيف معاناة الشعب العراقي أهمية تضاهي أهمية زيادة الأموال. إن مشاكل التغذية والمشاكل الصحية الخطيرة، المحددة في تقرير الأمين العام، حقائق يتعين علينا أن نتصدى لها بسرعة باتخاذ التدابير المناسبة. وهذه جوانب حاسمة للحياة اليومية التي يعانيها العراقيون.

ينبغي للمجلس أن يتصدى لهذه المسائل، وأن يولي اهتماما خاصا لمحنة أضعف المجموعات في العراق. وحالة الأطفال مؤلمة بشكل خاص، لأنهم يعانون من جميع آثار المصاعب الحالية، وعلى وجه التحديد عندما يكونون بأمس الحاجة لكل دعم ممكن لتنميتهم الجسدية والنفسية. ويحدد تقرير الأمين العام أيضا مجموعات أخرى ضعيفة، ونأمل أن تقدم لهم المساعدة من خلال برامج محددة لتلبية احتياجاتهم، تصمم بالتعاون مع السلطات العراقية.

إننا ننوي أن نقول بوضوح إن المهمة التي نواجهها هي وضع حلول قادرة على إعطاء نتائج سريعة وإيجابية في هذه الميادين ولهذه المجموعات. ويمكننا أن نستفيد من خبرة ومعرفة وكالات الأمم المتحدة في الميدان ومن خبرة ومعرفة العناصر البشرية الأخرى. فلدى هؤلاء خبرة ويمكنهم إسداء المشورة لنا بشأن أفضل السبل لتحقيق هذه النتائج.

هناك مهمة هامة تنتظرنا. ونحن نرحب بقوة بمبادرات الأمين العام الرامية إلى مساعدتنا في البحث عن حلول قد تُحسن كفاءة هذه العملية الإنسانية. ونحن نتطلع بإيجابية إلى التوصيات والاستنتاجات التي سترد في تقريره التكميلي الذي سيقدمه في نهاية كانون الثاني/يناير.

بصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، أستطيع أن أؤكد للمجلس أن جميع أعضاء اللجنة لن يألوا جهدا للإسهام في تحسين أساليب عمل اللجنة بغية التعجيل في الموافقة على العقود وصقل الآلية بصورة عامة لضمان توريد السلع. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بالتعاون الوثيق مع الأمانة العامة وبالدعم السياسي من المجلس.

ويجب ألا ننسى أنه لا يمكن تحقيق أية نتائج إيجابية إلا بتعاون السلطات العراقية. ونحن نرى أن ما يتسم به تحقيق الأهداف السالفة الذكر من أهمية وإلحاح لا ينبغي له أن يخضع للخلافات والآراء السياسية المتضاربة. ونحن واثقون أننا سنحصل على تعاون جميع الأطراف المعنية.

السيد لاراين (شيلي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يحتوي مشروع القرار الذي سيطرح للتصويت نصا توفيقيا، نعتقد أنه يلبي بالكامل الشواغل الإنسانية التي أدت إلى قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). وقد جددت صلاحية هذا القرار بحق، مما يثبت أن المجلس تحمل مرة أخرى مسؤولياته في المجال الإنساني.

ويعتقد بلدي أن البرنامج الذي أنشئ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) مكمل للجهود التي يتعين على الحكومة العراقية أن تضطلع بها لتلبية احتياجات سكان العراق. وبالتالي، تقع على عاتق الحكومة العراقية التزامات هامة بالنسبة لتنفيذ هذا البرنامج، وهي التزامات منفصلة عن المسؤوليات التي تقع على عاتق مختلف أجهزة الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أن هذا الجانب الرئيسي يجب أن يؤخذ في الحسبان لدى اتخاذ قرارات بشأن الجوانب الأساسية للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، كالمبلغ المذكور في الفقرة ١ من القرار، مثلا.

ومما لا شك فيه أنه يمكن تحسين البرنامج الحالي، وذلك كما هو مبين في تقرير الأمين العام، الذي يحدد مسائل معينة اكتشفت أثناء تنفيذه. ولكن يتعين علينا، ونحن نبحث عن حلول أن نبقي نصب أعيننا أن الشعب العراقي هو المتلقي النهائي لهذا البرنامج.

ومن بين هذه المشاكل، يثير قلقنا بشكل خاص حالة المجموعات الضعيفة في وسط وجنوب العراق. ونحن نحيي جهود الأمين العام في هذا الصدد، التي أدت إلى الحصول على ضمانات من الحكومة العراقية بأنها ستلبي احتياجاتهم الإنسانية ويحدونا الأمل أن تعمق الحكومة العراقية هذا الالتزام وتجعله ملموسا بتقديم معلومات عن التدابير التي اعتمدتها بالنسبة لهذه المجموعات الضعيفة. وعليه، ينتظر وفد بلدي باهتمام شديد التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في تقريره التكميلي إلى المجلس في نهاية كانون الثاني/يناير.

يؤيد وفد بلدي محتويات مشروع القرار المقدم إلى المجلس. ويسرنا أيّما سرور أن النص يحدد الآليات التي تكفل عدم تعرض برنامج النفط مقابل الغذاء لاحتمال الانقطاع لأسباب إدارية محضة. وأي شيء آخر لن يقل عن كونه غدر بروح القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وتعريض الشعب العراقي لأزمة إنسانية ضخمة.

ونعتقد أيضا أن من المهم أن يناشد مشروع القرار حكومة العراق ضمان أمن وحماية جميع الأشخاص الذين يعينهم الأمين العام في سياق تنفيذ هذا القرار. وهذه تذكرة في حينها وشرط مسبق لتهيئة مناخ موات لتطبيق مشروع القرار هذا دون إعاقة.

وفي الختام، نحن مقتنعون أن مشروع القرار المعروض على المجلس يتماشى مع الأهداف الإنسانية للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، ولهذه الأسباب سيصوت وفد بلدي مؤيدا له.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): مشروع قرار اليوم المعني بالعراق، يتناول الحالة الإنسانية اليائسة التي وصل إليها ذلك البلد واستجابتنا لها من خلال برنامج "النفط مقابل الغذاء"، المنشأ في عام ١٩٩٥ بموجب قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥). والبرنامج الذي أذن به على هذا النحو، سعى ولا يزال يسعى إلى تخفيف الآثار السلبية المترتبة على نظام الجزاءات المفروض على العراق. وتأييدنا لهذا القرار يعني أننا نعي بوضوح تام المشاكل التي ما زالت تعتور تنفيذ البرنامج الإنساني في العراق.

والتجديد الحالي ينظر إليه إزاء خلفية التوترات التي تصاعدت مؤخرا بين العراق والأمم المتحدة، والتي أدت إلى نشوب أزمة، وإزاء تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، المقدم عملا بأحكام الفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧)، قبل نهاية فترة الـ ١٨٠ يوما بشأن التنفيذ الشامل للبرنامج. وفي ذروة هذه التوترات، وأثناء التباعد بين العراق والأمم المتحدة، انصب اهتمام المجتمع الدولي على الحالة الإنسانية الحادة التي سببت معاناة هائلة بين المدنيين الأبرياء في العراق. والأنشطة الدبلوماسية التي تلت نشوب الأزمة، أضافت قوة دفع إلى الزخم المتعاظم في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى، ليعالج المجلس على سبيل الاستعجال الحالة الإنسانية في العراق.

وبالتالي، نرى أن السؤالين اللذين ينبغي أن نطرحهما على أنفسنا أثناء نظر مجلس الأمن في تجديد أحكام القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لفترة أخرى مدتها ١٨٠ يوما هما، أولا، أين تكمن المشكلة فيما يتعلق بهذه الحالة الصعبة إلى حد بعيد؟ وثانيا، ما الذي ينبغي القيام به لتخفيف المعاناة التي تجلبها الجزاءات للسكان المدنيين الأبرياء؟

وردا على هذين السؤالين، علينا أن ننظر إلى تقرير الأمين العام، والى الإحاطة الإعلامية التي أدلى بها اليوم، وكذلك إلى التقارير الخارجية لوكالات الأمم المتحدة المعنية بتنفيذ البرنامج في الميدان. وكلها تتفق على أن إيصال وتوزيع المواد الغذائية والأدوية في العراق يتقدمان وفقا للخطة الموضوعة، وأن الحكومة العراقية والسلطات المحلية تعاونتا في هذا الصدد. كما أن المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق، السيد بينون سيفان، الذي عاد لتوه من العراق، أكد أن هذا هو الحال في الميدان. واسمحوا لي، في هذا الصدد، أن أضيف فقط كلمة إشادة به وبفريقه على قيامهم بعمل ممتاز في ظروف صعبة.

ويرى الأمين العام، مع اعترافه بالتحسينات الواسعة التي طرأت على عملية الموافقة بموجب المرحلة الثانية، أن الأمر ما زال يقتضي الكثير بما يكفل لتلك التحسينات أن تفضي إلى زيادة شاملة في سرعة تنفيذ البرنامج. ونحن نعرف - وهذا رأي يشاركنا فيه العديد من المراقبين خارج هذا المجلس - أن أساليب عمل لجنة مجلس الأمن، على الرغم من الجهود التي تبذلها، ما زالت متثاقلة الخطى ومستهلكة للوقت وتستوجب، حسب كلمات الأمين العام، "معالجتها على سبيل الاستعجال". ونعلم أن رئيس تلك اللجنة، زميلنا السفير أنطونيو مونتيرو، بذل جهودا جبارة لتخفيف حدة هذه المشكلة، وهي جهود يستحق عليها الثناء.

ومن الضروري، إذن، أن نعيد النظر في عملية تنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بأكملها، وما الذي حققته حتى الآن. فمن دواعي الأسف أن ذلك القرار أثار توقعات أصبح من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، الوفاء بها في إطار الترتيبات الحالية. ولهذا السبب لا بد من بذل محاولة حقيقية لتحسين الحالة الإنسانية.

ووفقا لما ورد في تقرير الأمين العام، هناك حاجة إلى زيادة صادرات النفط بأكثر من قيمة البليوني دولار. ونتفق مع الأمين العام في أن هذا المبلغ لا يكفي لتلبية الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، وأن هذا الشعب ما زال يواجه حالة خطيرة في مجالي التغذية والصحة. بل إن مبلغ البليوني دولار هذا، قبل كل شيء، لا يخصص منه لشراء السلع الإنسانية سوى ١,٢٣ بليون دولار فقط. ومما يبعث على القلق أيضا أن مشاكل مثل الخطوات البطيئة والأخطاء التي تصل بها المدخلات الإنسانية إلى العراق، وصعوبات التشغيل في نظام التوزيع، وتدهور الهياكل الأساسية في مختلف القطاعات الأساسية المسؤولة عن توفير الخدمات الاجتماعية، ما زالت تعوق تنفيذ العملية. ويخبرنا الأمين العام أن سوء حالة الهياكل الأساسية قوضت من قيمة المدخلات الإنسانية، وهو محق في ذلك. فهذه مسألة هامة، لأن علينا، في كل قرار نتخذه، أن نأخذ في الحسبان البُعد الإنساني في تنفيذه.

ومن هذا المنطلق، نرحب بنيّة الأمين العام في إجراء استعراض منهجي لمجمل عملية التعاقد والبت في الطلبات والموافقات والشراء والشحن والتوزيع. وينبغي إجراء هذا الاستعراض على سبيل الاستعجال، كما ينبغي أن يتناول بصورة شاملة كل المسائل التي ذكرتها.

ونتطلع إلى التقرير التكميلي الذي يعتزم الأمين العام تقديمه لمعالجة هذه المسائل، في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وينبغي أن يبحث ذلك التقرير جميع المشاكل، ويتجنب الأخذ بنهج جزئي في الاستجابة لكل هذه الشواغل العديدة.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يوشك مجلس الأمن على اعتماد مشروع قرار لتمديد العمل بالأحكام ذات الصلة، الواردة في القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) لفترة أخرى مدتها ستة أشهر لكفالة استمرارية برنامج النفط مقابل الغذاء، الذي أنشأه هذا المجلس كتدبير مؤقت وثانوي للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في العراق وتخفيف الآثار غير المقصودة للتدابير المفروضة على ذلك البلد.

ووفد بولندا ما زال على التزامه القوي بالأهداف الإنسانية لهذا البرنامج الذي أكد الأمين العام على طابعه المعقد والفريد، في آخر تقرير له عن هذا الموضوع.

وبعد أن درسنا هذه الوثيقة، نلاحظ بقلق عميق أنه على الرغم من استمرار تنفيذ البرنامج الإنساني طيلة ما يقرب من ١٢ شهرا، ما زال الناس في العراق يواجهون نقصا خطيرا في المواد الغذائية وافتقارا إلى الرعاية الصحية الكافية. ولدى معالجتنا لهذه المشكلة الخطيرة والمؤلمة للغاية، نود أن نعيد التأكيد على رأينا بأن عودة الحالة الإنسانية الحرجة التي يعيشها سكان العراق إلى الوضع الطبيعي لا يمكن تحقيقها إلا بعد أن يفي العراق بالتزاماته، بأن يستجيب بطريقة إيجابية وحاسمة لمقررات مجلس الأمن، بما يسمح للمجلس برفع نظام الجزاءات الحالي.

ومع ذلك، نعتقد، في هذه المرحلة، أن مجلس الأمن الذي عقد العزم على تجنب أي تدهور آخر في الأزمة الإنسانية الراهنة، ينبغي أن يبذل كل جهد ممكن لكفالة أن يعالج البرنامج، بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وبشكل فعال، الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي الذي يتحمل العبء الأعظم لنظام الجزاءات.

ونحن نشاطر الأمين العام الشواغل التي أعرب عنها في تقريره، ونرى أن هناك حاجة ماسة إلى استعراض، وربما تحسين، عملية تنفيذ البرنامج بجميع جوانبه، بما فيها الإجراءات وأساليب العمل؛ ومستوى التعاون اللازم من السلطات العراقية، والإيقاع غير المرضي لوصول الإمدادات الإنسانية إلى العراق؛ وصعوبات التشغيل في نظام التوزيع؛ والقيمة التغذوية لسلة الأغذية الحالية، وخاصة فيما يتعلق بالاحتياجات الملحة التي تواجهها المجموعات المعرضة أكثر من غيرها لخطر سوء التغذية ومدى كفاية الموارد الحالية المتوخاة لتلبية احتياجات العراق الإنسانية ذات الأولوية.

فيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، نحيط علما مع القلق بملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره بأنه حتى لو وصلت الإمدادات في حينها فإن ما يقدم في إطار القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) لن يكون كافيا لتلبية جميع الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي،

ولو حتى على سبيل الإجراء المؤقت، نظرا لنطاقها وإلحاحيتها.

وفي هذا السياق، نود أن نعرب عن ارتياحنا لأن القرار الحالي يلاحظ مع التقدير توصية الأمين العام بأن يعيد المجلس دراسة مدى كفاية الموارد، وأن ينظر في إمكانية زيادة تلك الموارد، وفقا للاحتياجات ذات الأولوية التي يحددها الأمين العام.

وأود أن أشير إلى أننا ممتنون للأمين العام على الخطوات التي اتخذها بالفعل لتحديد تلك الاحتياجات ذات الأولوية، ونرحب باستعداده لتقديم نتائج عمله إلى المجلس في موعد أقصاه نهاية كانون الثاني/يناير من العام القادم.

ونحن على ثقة بأن المجلس سيهتدي إلى طرق للاستجابة على نحو بنّاء لجميع توصيات الأمين العام بشأن أفضل السبل للوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، وذلك بتعزيز كفاءة البرنامج وكفايته.

إننا نلاحظ مع التقدير التقدم الذي أحرزته اللجنة التي أنشأها القرار ٦٦١ (١٩٩٠) في تحسين وتوضيح إجراءات عملها، ونؤيد التشجيع الموجّه إلى اللجنة في مشروع القرار الحالي لتواصل جهودها في هذا الاتجاه بغية الإسراع بعملية الموافقة.

أخيرا، نود أن نعرب عن أملنا الوطيد أن يسهم مشروع القرار الحالي، والجهود التي سيبذلها المجلس أيضا كمتابعة لتقرير الأمين العام التكميلي، وبشكل فعال، في تخفيف الأزمة الإنسانية الحادة في العراق. وهذا هدف يتشاطره جميع أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره أيضا.

وإن بولندا ستصوت تأييدا لمشروع القرار المعروض علينا.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد كان من الضروري تمديد الأحكام الإنسانية للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥). لكن في ضوء تقرير الأمين العام، الذي نشكره عليه، وفي ضوء المدى الذي بلغته الكارثة الإنسانية في العراق، هذا التمديد ليس كافيا. وكان ينبغي لنا أن نذهب إلى أبعد منه. لقد شعر البعض، ومن بينهم فرنسا، بأنه كان من الممكن توسيع الآلية القائمة وزيادة التمويل المتاح زيادة كبيرة. إلا أن عدة وفود لم تر أن الوقت قد حان لتحسين القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بالرغم من كون الحاجة تتطلب عملا عاجلا، وبالرغم من البيانات التي أدلي بها هنا توكيدا لذلك قبل شهر فقط. إلا أن بوسعنا أن نشعر بالرضى لأن الجميع اتفقوا على الأقل على ضرورة التصدي لهذا الأمر بسرعة كبيرة في غضون شهرين. وذلك الإطار الزمني سيمكّننا من القيام باستعراض شامل للأمر ومن النظر فيه على أساس المقترحات التي سيقدمها الأمين العام، والتي نثق بأنها ستكون محددة بأكبر قدر ممكن.

إن مشروع القرار واضح. فالمجلس يرحب بتقرير الأمين العام ويلاحظ مع التقدير التوصيات في ذلك التقرير. ويعرب المجلس عندئذ عن عزمه على تجنب أي تدهور آخر في الحالة الإنسانية الراهنة. ويبيّن مجلس الأمن بعد ذلك ثلاث طرق رئيسية لعكس الاتجاه.

أول هذه الطرق تحسين إجراءات لجنة الجزاءات. وستقدم اللجنة تقريرا إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ومن غير المقبول حقا أنه لم تتم الموافقة إلا على ١٥ في المائة فقط من عقود المرحلة الثانية، وأن ١٥ في المائة من سلع المرحلة الأولى لم تصل بعد إلى الأماكن المقرر أن تصلها في العراق. ومن المسلّم به أنه أحرز بعض التقدم في الأشهر القليلة الماضية: فبناء على مبادرة الأمين العام، وضعت خطة التوزيع على الحاسوب؛ واعتُرف بالرصد ودعّم من خلال إنشاء مكتب برنامج العراق، أيضا بناء على مبادرة الأمين العام. وألاحظ أيضا أن الإجراءات في اللجنة المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) تحسنت بعض الشيء، الأمر الذي يسمح بالموافقة على العقود خلال المرحلة الثانية بسرعة أكبر مما كانت عليه في المرحلة الأولى.

لكن لا يزال هناك الكثير الذي ينتظر القيام به. إن الشفافية يجب أن تزيد، وبخاصة في المجال المالي وفيما يخص الدوافع أو الذرائع التي تساق لتعطيل الموافقة على العقود. ويجب على موظفي الأمانة العامة أن يُزاد عددهم حتى يمكن إيكال مهام أكثر إليهم، مثل بيع النفط العراقي، حيث يمارس المشرفون معظم مهام المراقبة.

النقطة الثانية الموضحة في مشروع القرار هي أن إجراءات التصريح بالسلع والحصول عليها يمكن أن تحسن بشكل كبير. والمجلس يوافق. وأنا واثق بأن الأمين العام سيقترح في تقييمه تدابير مفيدة في هذا الصدد.

النقطة الثالثة والأخيرة هي أن الزيادة في الموارد وبالتالي في دخل النفط المخصص للمعونة الإنسانية أمر لا غنى عنه. ويبيِّن المجلس بوضوح أنه يميل إلى السماح بهذه الزيادة. والهدف هو زيادة مخصصات الغذاء وتحسين توزيع الأدوية والإمدادات الصحية، وأيضا، كما يُلاحظ في تقرير الأمين العام، إصلاح البنية الأساسية. إن حالة البنية الأساسية سيئة جدا. وهذا واحد من الأسباب الرئيسية لحالة الشعب العراقي الصحية المؤسفة الراهنة. ومن المطلوب توفير موارد كبيرة جدا لهذا الغرض. والرقم الذي كثيرا ما تذكره الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية في بغداد هو ٤ بلايين دولار مقابل البليوني دولار الحاليين. وأعتقد أن ذلك الرقم معقول رهنا بقيام الأمين العام بالنظر في هذا الأمر.

حسنا أن المجلس تمكَّن بالنسبة لهذه النقاط الرئيسية الثلاث أن يبيِّن بوضوح الطريق والروح التي ينبغي أن تحكم دراستنا للتقرير التكميلي الذي سيقدمه الأمين العام.

وتمكَّن المجلس أيضا من أن يظهر الواقعية بشأن خطة التوزيع. ونظرا لأن الخطة لم يجر إعدادها في الوقت المناسب، فسيوافق المجلس على اقتراح آلية تمكِّن من تخفيف هذه المشكلة في مدة لا تتجاوز الشهر. وخلال تلك الفترة، ستمكِّن مبيعات النفط العراق من شراء الأدوية والإمدادات الصحية والغذاء دون انقطاع. وبغية جعل النظام أكثر مرونة، يسمح مشروع القرار أيضا باستعراض الإطار الزمني. وبالتحديد نحن نفكر في السعي إلى وضع صيغ أكثر مرونة لتجنب وضع حدود قصوى لمبيعات النفط مدة كل منها ثلاثة أشهر، الأمر الذي يخلق أزمات وتقلبات في أسواق النفط.

إن المسار المرسوم في مشروع القرار واضح، لكن يجب أن نستخلص النتائج الملائمة بسرعة. إنه مما لا يمكن التسامح بشأنه أن يكون على الشعب العراقي أن يواصل المعاناة إلى الأبد. وهذه ليست مجرد كلمات. إن المعاناة حقيقية. ووفقا لما تقوله وكالات الأمم المتحدة، يعاني ١١ في المائة من الأطفال تحت سن الخامسة من سوء تغذية حاد ويعاني ٣١ في المائة من سوء تغذية مزمن. والأمين العام يلاحظ أن حصة الغذاء التي تبلغ ٢٠٣٠ سعرة حرارية غير كافية، ويجب تحسينها وزيادتها. ويبلِّغ مراقبو الأمم المتحدة عن تدهور خطير غير عادي في البنية الأساسية الصحية، الأمر الذي يعد السبب الكامن وراء ارتفاع معدل وفيات الرضَّع. واسمحوا لي بأن أذكر بعض المعلومات عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. لقد زادت وفيات الرضَّع من ٢٤ في الألف في ١٩٩٠ إلى ١٦٨ في الألف في ١٩٩٦، أي إنها زادت بسبعة أمثال. والوفيات بين الأطفال تحت سن الخامسة زادت بثلاثة أمثال، أي من ٥٠٠ ١ في الشهر إلى ٥٠٠ ٤ في الشهر في ١٩٩٦. ومنذ ١٩٩٠ زادت الوفيات بين من تزيد أعمارهم على ٥٠ سنة بثلاثة أمثال. ولن أقول شيئا آخر.

تلك هي الحقائق. حسنا إن توافق آراء أمكن التوصل إليه بشأن هذه الصورة والتشخيص المتروي وبشأن الحاجة إلى معالجة الحالة الإنسانية. وإن وفد بلادي سيؤيد مشروع القرار الذي يعبِّر عن توافق الآراء ذاك. ونأمل أن يظل توافق الآراء قائما أثناء فترة الشهرين عندما يتعين علينا أن نعتمد الإصلاح الضروري للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هدفنا هذا المساء ليس أن نحاكم العراق أو أن نعود إلى الأحداث الدولية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة والتي تبين أن العلاقة بين العراق واللجنة الخاصة قد تدهورت.

السيد الرئيس، لقد أبلغتم المجتمع الدولي والعراق بصفة خاصة بموقف مجلس الأمن عن طريق بيان أصدره المجلس أعاد فيه الإشارة إلى بعض المبادئ وإلى ضرورة تقيد العراق ببعض قرارات المجلس.

واليوم يود مجلس الأمن مرة أخرى أن يبرهن أنه يميز بين الحكومة العراقية والشعب العراقي. ويريد المجلس أن يبين ببلاغة أنه لم يعتزم على الإطلاق أن يعاقب الشعب العراقي وأن ما أراده حقا هو أن يفرض جزاءات على الحكومة العراقية التي انتهكت ميثاق الأمم المتحدة، على الرغم من أنه لم تغب عن باله أبدا معاناة شعب بريء.

وباعتماد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) أراد مجلس الأمن أن يوضح بجلاء أنه يدرك واقع الحال في العراق الذي يذكرنا بأن هناك قطاعات مستضعفة في المجتمع تعاني الأمرَّين، وأن هناك أطفالا لا يتلقون التغذية السليمة ولا يحصلون على القدر الكافي من الغذاء الذي يجعلهم رجالا ونساء أصحاء في المستقبل قادرين على المشاركة

في بناء بلدهم، ويصبحوا مواطنين يمكن في يوم ما أن يجلسوا حول هذه الطاولة ليناقشوا ويقرروا معنا ما ينبغي القيام به لتحقيق السلم العالمي الذي ننشده جميعا.

لقد رأى المجلس، من التقرير الذي قدمه الأمين العام إليه، أن هناك مشاكل خطيرة في العراق وأن من الضروري لجميع أعضاء مجلس الأمن وكذلك لبقية المجتمع الدولي أن يستجيبوا للنداء القادم من بغداد، نداء الحاجة من شعب هو ضحية نظام غير متماسك بالتأكيد، وربما لأعمال غير مسؤولة تنتهك على وجه اليقين قواعد القانون الدولي.

وفي هذا المساء نجتمع هنا لنقول لشعب العراق إننا لسنا ضدهم وإننا ندرك معاناته وإننا نحاول في مناقشاتنا أن نبحث ونقرر كيفية المساهمة في تخفيف معاناته. وقرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) لم يستهدف حل جميع مشاكل الشعب العراقي وما كان من الممكن أن يحدث هذا لأن الجميع يعرف أن الحكومة العراقية مسؤولة ليس فقط عن تنمية بلدها ولكن أيضا عن رفاه شعبها.

ولكن يجب علينا جميعا أن نتفهم الحالة. وكما يقترح الأمين العام علينا أن نضفي نظرة إنسانية على هذه المناقشة وأن نفكر فيما نريد أن نفعله من خلال تذكير أنفسنا بإنسانيتنا المشتركة.

هذه هي النقطة التي وصلنا إليها وهذا هو ما يرمي مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده الآن إلى التعبير عنه. ففي مشروع القرار نعترف بأن هناك أوجه قصور وندرك أنه يمكن إدخال تحسينات ونعترف بأن القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) أنشأ عملية كانت جديدة وأن الأمم المتحدة حتى الآن لم تمر بأية سابقة يمكن أن يسترشد بها تصرفنا ويمكن أن تساعدنا في تطبيق إجراءات سليمة يوافق عليها المجتمع الدولي بأسره.

ورأينا أن من الضروري أن نصحح بعض أوجه القصور ورأينا أن من الضروري أن نذكّر أنفسنا بأنه يوجد في العراق أطفال يعانون ومرضى لا يجدون العلاج وأطفال لا يذهبون إلى المدارس. وأن علينا أن نواجه تلك الاحتياجات وهذا هو ما فعلناه.

أود بالنيابة عن وفدي أن أعبّر عن ترحيبنا بالشجاعة الفائقة التي تجلت في الاعتراف بأن من واجبنا ألا نظل غير مبالين بما يحدث في العراق وألا نبقى مكتوفي الأيدي إزاء معاناة شعب هو في حد ذاته ضحية. ولن ننسى بطبيعة الحال أن القيادة العراقية مسؤولة عن معالجة هذه الحالة وأنها يتعين عليها أن تتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأن تحترمها، وأن تمكّن اللجنة الخاصة من إكمال عملها سريعا حتى يمكن رفع الجزاءات. وفي نفس الوقت تقع علينا هذا المساء مسؤولية متواضعة تتمثل في الاستجابة لهذا النداء القادم لنا من العراق. وكذلك للرسالة الموجهة إلينا من الأمين العام.

يطالب مشروع القرار بألا ندخر جهدا في كفالة تحسين الآليات التي أنشئت وأن نعالج بعض أوجه القصور حتى يمكننا الاستجابة بسرعة لاحتياجات الشعب العراقي الملحة من المعونة الإنسانية التي نريد أن نرسلها إليه. لقد رأينا بأنه ينبغي إعادة النظر في الآليات وفي إجراءات العمل وفي أساليب عمل لجنة الجزاءات المنشأة بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠). ونحن جميعا نتفق على ضرورة الإسهام على نحو بناء في تحسين طرق عمل اللجنة. ولكن ربما ينبغي أن نذكّر بأن جميع الجالسين حول هذه الطاولة أعضاء أيضا في تلك اللجنة. وأنه إذا كانت هناك بعض أوجه القصور فإن المسؤولية عنها تقع علينا جميعا. وأنه إذا كانت هناك أية إمكانية لتحسين أساليب العمل في تلك اللجنة، فربما نكون جميعا مطالبين بأن نبدي استعدادا أكبر في هذا الصدد.

اسمحوا لي باسم وفدي أن أقول إننا نوافق على ما يقوله الأمين العام في تقريره. إننا نتفق مع ما يدعو إليه، ونتفق مع ما يوصي به بشجاعة، وهو أن نعيد النظر في مصادر الدخل وننظر في مقدار ما يمكن أن نضيفه في المستقبل القريب إلى موارد العراق حتى تتمكن اللجنة في حدود القواعد الضرورية من الموافقة على تلك الطلبات التي توفر المعونة الإنسانية المطلوبة لمواجهة احتياجات شعب العراق.

وعندما تعتمد الخطة ويقدم الأمين العام آراءه الأخيرة بشأن الضرورة التي نسلم بها اليوم، وهي زيادة عائدات النفط، فإنني آمل باسم وفدي أن يكون هذا المجلس صادقا مع نفسه فيستجيب لهذا النداء القلبي الموجه إلينا جميعا بأن نهب ونبدي إنسانيتنا ونستجيب

لهذا النداء المحزن العاجل ونستجيب على النحو الملائم لضرورة مساعدة الشعب العراقي، من الأطفال والمسنين الذين يعانون ويتطلعون إلينا في هذا المساء متوقعين بصيص أمل.

السيد كونيشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئت اليابان تؤيد باستمرار طوال عملية اعتماد وتنفيذ القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) هدف هذا القرار، المتمثل في توفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي، الذي يعاني من آثار الجزاءات. ويشعر وفد بلادي بقلق إزاء الملاحظة التي أبداها الأمين العام في تقريره ومفادها أنه على الرغم من التنفيذ المستمر للقرار ٩٨٦ (١٩٩٥) فإن سكان العراق ما زالوا يواجهون حالات تغذوية وصحية خطيرة، وإن هناك حاجة ماسة إلى احتواء خطر المزيد من التدهور.

بتجديد العمل بأحكام قرار مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) يسترشد وفدي بالاعتبار العملي لضمان التنفيذ السلس والفعال لذلك القرار. ويبين تقرير الأمين العام بوضوح أن الخطوات البطيئة والأخطاء التي تصل بها المدخلات الإنسانية إلى العراق ما برحت غير مرضية للغاية. ويعرب الأمين العام في تقريره إلى المجلس عن اعتزامه تقديم تقرير تكميلي يطرح فيه توصياته لمعالجة الشواغل المتعلقة بمسألتي التجهيز والتزويد.

كما يذكر تقرير اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن اللجنة ستواصل العمل من أجل التنفيذ السلس والفعال للترتيبات ذات الصلة بموجب القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). ونحن نؤيد هذه الجهود المبذولة من الأمين العام ومن اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠). وسيواصل وفد بلدي الإسهام بنشاط في هذه العملية.

وقد لاحظنا باهتمام خاص اقتراح الأمين العام القائل بأن المجلس قد يرغب في أن يفحص من جديد مدى كفاية الإيرادات على النحو الذي توخاه القراران ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧)، وأن ينظر في إمكانية زيادة هذه الإيرادات من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للعراق. واليابان على استعداد للنظر بعين العطف في هذه المسألة على أساس التقرير التكميلي الذي سيقدمه الأمين العام، آخذة في الاعتبار الجوانب ذات الصلة مثل الاحتياجات الإنسانية المحددة للشعب العراقي.

ويعرب المجلس في الفقرة ٦ من مشروع القرار عن استعداده لأن ينظر في هذه المسائل في ضوء توصيات الأمين العام التي ستضمَّن في تقريره التكميلي.

لهذه الأسباب سيؤيد وفد بلدي مشروع القرار المعروض.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): تشعر روسيا بقلق بالغ إزاء حجم الأزمة الإنسانية في العراق بآثارها الخطيرة للغاية. ويتضمن تقرير الأمين العام صورة شاملة للحالة المفجعة حقا لقطاعات عريضة من الشعب العراقي. فحصة الأغذية الحالية للشعب العراقي ما زالت غير كافية. ومشكلة سوء التغذية المزمن مستمرة. ويلاحظ مراقبو الأمم المتحدة حدوث تدهور خطير في الهياكل الأساسية الصحية، ونقص مستمر في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية. ويؤدي كل ذلك إلى ارتفاع معدل الوفيات، خصوصا فيما بين الأطفال. وهناك تهديد متعاظم بانتشار الأوبئة.

وفي معرض الإشارة إلى الأسباب الكامنة وراء عدم كفاية الإمدادات من السلع الإنسانية، ينبغي ألا نتغاضى عن مسألة تجميد العقود في لجنة الجزاءات. لقد أدى تجميد طلبات الإمدادات الإنسانية، خصوصا في المراحل الأولى من تنفيذ القرار المتعلق بالإمدادات الإنسانية، إلى حدوث تأخير يصل إلى عدة أشهر وإلى زعزعة استقرار ديناميات إيصال الإمدادات الأساسية، بما في ذلك الأدوية الضرورية للغاية. وما زال هناك جزء هام من السلع المتاحة بموجب القرار ١١١١ (١٩٩٧) لم يصل بعد إلى العراق، ناهيك عن مسألة توزيعه على الشعب.

وثمة عنصر هام في تقرير الأمين العام يتمثل في النهج الشامل الذي يتناول به مشكلتي الأغذية والصحة. ومن غير المتصور أننا قادرون على حل هاتين المشكلتين إذا لم تتخذ تدابير متوازية فيما يتعلق بإمدادات الكهرباء والمياه والزراعة. ويوجد نقص في كمية ونطاق قطع الغيار والمعدات الموردة مما يجعلها غير كافية لتزويد السكان باحتياجاتهم من مياه الشرب. كما أن هناك انخفاضا مستمرا في إنتاج الكهرباء، الأمر الذي يقوض القيمة الحقيقية للمدخلات الإنسانية.

ونحن نؤيد تمام التأييد النهج الذي يتجلى في تقرير الأمين العام الذي يستهدف زيادة الإيرادات لتلبية

الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية للعراق. ونحن نرحب مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن بالدور الرائد الذي يبديه الأمين العام في معالجة مسألة التغلب على الأزمة الإنسانية في العراق وسوف يساعد إنشاء مكتب برنامج العراق في هذا الجهد.

لقد أدت المشاورات المكثفة التي جرت خلال اليومين الماضيين إلى مناقشات مضمونية حول سبل تنفيذ صيغة النفط مقابل السلع الإنسانية. وطرحت مقترحات من وفود عديدة من بينها وفدي تم التعبير عنها بشكل أو آخر في نهاية المطاف في مشروع القرار. ويذكر مشروع القرار بشكل خاص أن خطة التوزيع الحالية ستبقى سارية المفعول على المواد الغذائية والأدوية واللوازم الصحية ريثما يوافق الأمين العام على خطة توزيع جديدة يقدمها العراق في غضون شهر واحد، وسيضمن هذا عدم حدوث أي انقطاع في عملية توفير الإمدادات الإنسانية للعراق.

ونبدأ بشكل عام من فرضية أن القرار الذي سنتخذه اليوم قرار ذو طبيعة مؤقتة. وهو بمثابة مقدمة لاستعراض شامل يجريه مجلس الأمن للمسائل الرئيسية المتصلة بتنفيذ صيغة النفط مقابل السلع الإنسانية. وسيجري هذا الاستعراض في سياق النظر في التقرير التكميلي الذي سيقدمه الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، مع توصيات حول سبل محددة لتحسين تنفيذ برنامج الإمدادات الإنسانية وتخصيص أموال إضافية لهذا الغرض.

وترى روسيا أنه ينبغي زيادة صادرات النفط بحيث تصل قيمتها إلى نحو ٤ بلايين دولار كل ستة أشهر. وهذا هو السبيل الوحيد لتوفير التمويل الكافي لمشتريات المواد الإنسانية. ومن الطبيعي أن ذلك لن يكون له معنى إلا إذا انتهت ممارسة تجميد عقود المواد الإنسانية في لجنة الجزاءات. وهناك حاجة منذ وقت طويل إلى إلغاء ما يسمى بالحصة المؤقتة - وهي حصة قيمتها بليون دولار كل ثلاثة أشهر - تطبق على صادرات النفط من العراق. وهي تمثل قيدا مصطنعا أدى بالفعل إلى تعقيدات خطيرة في تنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧). وفي هذا الصدد، يتضمن مشروع القرار المعروض نصا هاما يعرب فيه المجلس عن استعداده، في ضوء التقرير التكميلي للأمين العام، لتغيير الإطار الزمني والنظر في إمكانية توفير موارد إضافية. وفي هذا السياق، يتعين علينا أيضا أن نعود إلى مسألة الحصص المؤقتة المحددة بثلاثة أشهر.

لقد كنا نفضل أن يكون مشروع القرار أقوى من ذلك، وأن يتضمن الأفكار الأخرى التي أعربت عنها وفود عديدة. ومع هذا فإنه يمثل بصيغته الحالية خطوة إلى الأمام. كما أنه يلبي بشكل عام الحاجة إلى استمرار البرنامج الإنساني. وبناء على ذلك، ومراعاة للطبيعة المؤقتة لمشروع القرار، سيصوت الوفد الروسي مؤيدا له.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اليوم، يتصرف مجلس الأمن مرة أخرى بسرعة لمعالجة الاحتياجات الإنسانية الماسة لمن هم في أشد الحاجة إليها في العراق. ويعز الفضل إلى المملكة المتحدة لدورها الرائد في هذه المسألة.

لقد حدد الأمين العام في تقريره إلى المجلس المشاكل والشواغل التي تحيط بتنفيذ البرنامج المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). فهو يشير إلى الحالة التغذوية والصحية الخطيرة التي تؤثر على الفئات الأكثر تعرضا للخطر في العراق؛ والوتيرة البطيئة أحيانا لإيصال السلع الإنسانية إلى العراق؛ والصعوبات المتعلقة بتوزيع هذه السلع بعد وصولها ذلك البلد.

إننا ننظر إلى جميع هذه المشاكل نظرة جادة جدا ونعتقد أنه لا بد من معالجتها على أساس الاستعجال. ولذا نرحب بالتزام الأمين العام بإعداد دراسة وافية ومنهجية لعملية القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) بأكملها. إن هذه الدراسة ستكون عونا للمجلس لا تقدر قيمته.

ونحن نريد في ضوء توصيات الأمين العام، ليس فقط أن نجد طرائق لتحسين تنفيذ البرنامج الإنساني، بل كذلك أن ننظر في موارد إضافية قد يُحتاج إليها لسد الحاجات الإنسانية ذات الأولوية لشعب العراق.

لقد تصرف المجلس، كما قلت، بسرعة لمعالجة الشواغل الإنسانية للشعب العراقي. وينبغي للعراق أن يحذو الآن هذا الحذو. وينبغي أن يكف العراق عن لعبته السياسية بعقود القرار ٩٨٦ (١٩٩٥).

وينبغي أن يكف العراق عن تقديم عقود بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) لا تفي بالمعايير والإجراءات البديهية التي وافق العراق عليها، بل صمم عليها في بعض الحالات، مع الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وينبغي للعراق أن يضع حدا لتهديداته - وهي تهديدات صدرت منذ وقت وجيز جدا لا يعدو أواخر الأسبوع الماضي - بأن يتوقف عن التعاون مع الأمم المتحدة في هذا البرنامج ما لم يستجب لمطالباته المفرطة بإدخال تغييرات.

وينبغي أن تعيد حكومة العراق الحصة الغذائية لكل مواطن عراقي، وهي الحصة التي عدلت عنها الحكومة حتى بينما كان المزيد من الغذاء يتدفق إلى البلد.

والعراق يجب ألا يقطع من جانب واحد وعلى نحو لا يمكن تفسيره، مبيعات النفط التي رخص بها المجلس للمساعدة على تغذية الشعب العراقي. وأنوه بأن المجلس، بموجب الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار هذا، يقرر على وجه التحديد:

> "أن يستمر انطباق سريان أحكام خطة التوزيع فيما يتعلق بالسلع التي يتم شراؤها وفقا لأحكام القرار ١١١١ (١٩٩٧) على المواد الغذائية والأدوية واللوازم الصحية التي يتم شراؤها وفقا لأحكام هذا القرار ريثما يوافق الأمين العام على خطة توزيع جديدة".

وقد استعملنا هذه الصيغة حتى لا يتوقف تدفق الغذاء والدواء إلى الشعب العراقي، حتى إذا لم تقدم الزعامة العراقية خطة توزيع في الوقت اللازم.

وباختصار نهيب بالزعامة العراقية أن تبدي من الشفقة على الشعب العراقي بقدر ما أبداه مجلس الأمن باعتماده القرارات ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) و ١١٢٩ (١٩٩٧) وسيبديه مرة أخرى باعتماد مشروع القرار هذا اليوم.

وأعتقد أنه يجب أن يكون واضحا للجميع الآن أين يكمن الحرص الحقيقي على رفاه الشعب العراقي. وهذا الحرص لم تزعزعه الجهود التي عقدت حكومة العراق العزم على بذلها لإحباط مجلس الأمن وقراراته في كل مناسبة. إن حكومتي سوف تستمر في مساندتها البرنامج الأساسي الذي ينص عليه القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). لأن تلك المساندة كانت هي التصرف الصح القيام به عند اعتماد ذلك القرار عام ١٩٩٥، وتظل التصرف الصح القيام به الآن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/951.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٤٣ (١٩٩٧).

والآن أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد غومرسال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): صوت المجلس لتوه وبالإجماع على مواصلة عمله لتخفيف معاناة الشعب العراقي، من خلال تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء لفترة أخرى مدتها ستة أشهر. ونستنكر كون النظام العراقي قد اختار أن يدع هذه المعاناة تستمر. وكان بالإمكان إنهاؤها بسرعة لو تقيد العراق بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى الرغم من أن حكومة العراق قد تكون غير مبالية بمحنة الشعب العراقي، يدلل هذا القرار على أن المجتمع الدولي ليس غير مبال. والمملكة المتحدة، بصفتها أحد مقدمي القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، تعلق أهمية كبيرة على نجاح برنامج النفط مقابل الغذاء كإجراء مؤقت، وتقرير الأمين العام يبرز بوضوح السبب في ضرورة استمرار برنامج النفط مقابل الغذاء. فالبلاغات التي مفادها أن ٣١ في المائة من الأطفال العراقيين دون سن الخامسة يعانون من سوء تغذية مزمن بلاغات تثير القلق حقا.

غير أن تقرير الأمين العام يكشف عن وجود تأخيرات خطيرة في تسليم الإمدادات الإنسانية الأساسية. ونحن نرحب ببحث البرنامج الذي يضطلع به حاليا الأمين العام، بواسطة المدير التنفيذي لمكتب برنامج العراق. ويتعين علينا أن نجري تحليلا دقيقا لأسباب هذه التأخيرات ونتقدم بمقترحات لمعالجتها في كل الحلقات الهامة في السلسلة.

فيما يتعلق بالمواد الغذائية والأدوية بصورة خاصة فإننا لا نعتقد أن الجزء الأكبر من المشكلة يقع على عاتق لجنة الجزاءات. ونحتاج أيضا إلى نفس القدر من التحليل المتروي لما إذا كانت الموارد الموجودة كافية. ونتطلع إلى تلقي نتائج الاستعراض الذي سيجريه الأمين العام، ونحن على استعداد للنظر إيجابيا في جميع التوصيات الرامية إلى تحسين تنفيذ البرنامج، بما في ذلك إمكانية زيادة كمية النفط التي ستُباع.

ولحكومة العراق أيضا دور أساسي ويجب أن تخضع للمساءلة عنه. ويتعين عليها أن تتقدم بخطة توزيع في الوقت المحدد، وعليها أن تدلل على جهودها في إعطاء الأولوية لإطعام شعبها. إن هذا القرار ليس القصد منه أن يكون بديلا عن جهود حكومة العراق أو أن يوفر لها ميزة بناء القصور، كما وصفها السيد طارق عزيز بكبرياء في رسالته المؤرخة ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل أن يتمكن فريق الأمين العام من توضيح هذه النقاط لحكومة العراق ليتسنى لنا الإبقاء على مصداقية البرنامج ومقاصده.

وحكومتي تحث أيضا حكومة العراق على عدم تأخير الصادرات النفطية بموجب هذا القرار كما فعلت في الصيف الماضي. لقد ضمن المجلس حكما في هذا القرار لتجديد الأحكام المتعلقة بخطة التوزيع للتعويض عن كون العراق لم يقدم حتى الآن خطة توزيع جديدة. وكما هو واضح من تقرير الأمين العام فإن أي تأخير في بيع النفط لن يؤدي إلا إلى مزيد من التأخير في وصول البضائع الإنسانية. ونأمل ألا تهمل بغداد مرة أخرى رفاه شعبها بهذه الطريقة.

ونختتم بذكر نقطتنا الأولية بأن هذه الآلية المؤقتة ومعاناة الشعب العراقي ما كانت الضرورة تقتضيهما لولا التنصل العراقي المتواصل طيلة السنوات الست الأخيرة من واجباته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة. وقد أوضح المجلس عزمه على الحصول على امتثال العراق الكامل لتلك القرارات، كما أوضح الفوائد التي تترتب على الامتثال. ويحدونا الأمل

بأن يتلقى الشعب العراقي هذه الرسالة. بل إننا نرجو من وكالات الأمم المتحدة الموجودة في العراق أن تنقلها إلى الشعب، ونأمل أن تتصرف الحكومة العراقية وفقا لما جاء في هذه الرسالة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لكوستاريكا.

يسعد وفدي أن يدعم تمديد برنامج النفط مقابل الغذاء لفترة أخرى طولها ١٨٠ يوما، ولذلك صوتنا تأييدا لمشروع القرار الذي اعتمدناه للتو، والذي يأخذ في الاعتبار التوصيات الإيجابية والتعليقات المهمة للأمين العام الواردة في تقريره القيّم الأخير.

إن هدف هذا البرنامج، وهو برنامج فريد من حيث حجمه وأهميته في تاريخ الأمم المتحدة، هو التخفيف من شدة الحالة الإنسانية الصعبة في العراق. فالأحوال الصحية والغذائية الخطيرة جدا التي تعصف بالسكان العراقيين تجبر مجلس الأمن على اتخاذ إجراء فعال وعاجل.

ولئن كان من الصحيح أن الجزاءات ليست هي السبب الوحيد في الحالة الإنسانية العصيبة التي يواجهها الشعب العراقي وأن الحكومة والسلطات السياسية والعسكرية في ذلك البلد هي المسؤولة عن هذه الحالة إلى درجة كبيرة، فما من شك أن وجود الجزاءات له تأثير على التدابير التي ينبغي للسلطات العراقية أن تتخذها هي نفسها لحل المشكلة الإنسانية بصورة نهائية.

وفي سياق النظام القانوني المنشأ بموجب الميثاق فإن أنظمة الجزاءات تمثل وسيلة مشروعة للمجتمع الدولي للدفاع الجماعي. إن كوستاريكا مدركة للمسؤولية والمخاطر التي ينطوي عليها استخدام هذه الأنظمة، ولا سيما عندما تؤثر الجزاءات في الحالة الإنسانية للسكان المدنيين. وفي هذا الصدد لا بد للإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن أن تأخذ في الاعتبار أولا وأخيرا هذه الحالات الإنسانية.

وفي حالة معينة مثل حالة العراق فإن كوستاريكا تعتقد أنه بالنظر إلى الحالة الإنسانية الخطيرة في ذلك البلد سيتعين على المجلس أن يولي النظر الإيجابي لمسألة ما إذا كانت العائدات الحالية والزيادة في العائدات تكفي لسد الاحتياجات الإنسانية الملحة للشعب العراقي. وفي هذا الصدد نعتقد أن القرار الذي اتـُخذ توا يمثل بالنسبة للأمم المتحدة خطوة هامة نحو تحسين الحالة الإنسانية. وفي هذا السياق نعلق أقصى أهمية على التقرير التكميلي المتوقع أن يقدمه الأمين العام في موعد أقصاه نهاية شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ وذلك بغية تقييم الحالة والبت فيها. وفي نفس السياق يجب على لجنة الجزاءات والأمانة العامة مضاعفة جهودهما لتحسين عملية الموافقة على العقود واستكمال إجراءاتها وجعلها عملية تتسم بالكفاءة حقا، وكذلك عملية إمداد الشعب العراقي بالمواد الغذائية والأدوية والبنود المتعلقة بها.

ويسعدنا جدا إجماع أعضاء مجلس الأمن لصالح القرار الذي هو إنساني في طابعه من الناحية الجوهرية.

أستأنف وظيفتي بوصفي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وهكذا يختتم مجلس الأمن هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥